تاريخ الاتفاقية

تم التوقيع علي اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥ ، وقد تم الانتهاء من إجراءات التصديق علي الاتفاق من الجهات المسئولة في كل من البلدين وقد تم دخول الاتفاق حيز النفاذ في ٢٠٠٧/٣/١ ، وتعكس أحكامها – بصفة عامة – صورة للفصول التي تتناول التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبي في اتفاقية الشراكة المبرمة بينهما .

١. **إن أهداف هذه الاتفاقية هي:-**

- زيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الطرفين من اجل رفع مستوى معيشة شعبى البلدين.
- إزالة المعوقات والقيود الخاصة بتجارة السلع، بما فيها السلع الزراعية.
- تنمية علاقات اقتصادية متناسقة بين الطرفين من خلال زيادة التجارة المتبادلة بينهما.
- توفير ظروف عادلة للمنافسة في التجارة بين الطرفين.
- خلق ظروف مواتية لزيادة وتشجيع الاستثمارات، وخاصة لزيادة الاستثمارات المشتركة في كلا الطرفين.
- تنمية التجارة والتعاون بين الطرفين في أسواق دول ثالثة.

مزايا الاتفاقية

بالإضافة إلى دعم العلاقات التجارية مع تركيا فهناك مزايا عديدة متخصصة تتيحها هذه الاتفاقية في المجالات الآتية:

١. مجال الاستثمار:

تتيح الاتفاقية زيادة ثقة المستثمرين الأتراك في الاقتصاد المصري، الأمر الذي من شانه تشجيع هؤلاء المستثمرين ورجال الأعمال الأتراك علي توجيه استثماراتهم إلي مصر في مشروعات مشتركة للاستفادة من اتفاقات التجارة الحرة التي وقعتها مصر مع الدول العربية والكوميسا لتكون مصر قاعدة انطلاق وركيزة لهذه الأسواق، خاصة وان رجال الأعمال والمستثمرين الأتراك قد قاموا بخطوات كبيرة في الاستثمار خارج تركيا في دول الاتحاد السوفيتي السابق وسوريا ومن شأن توقيع هذا الاتفاق تحفيزهم وتشجيعهم على الاستثمار بمصر.

وقد بدا عديد من رجال الأعمال الأتراك في صناعه المنتجات النسجية والملابس الجاهزة فور علمهم بقرب التوقيع علي اتفاق تجارة حرة بين البلدين الي اتخاذ خطوات جادة وفعالة في هذه الصناعة سواء باستثمارات تركية أو مشروعات مشتركة مع نظرائهم المصريين.

#تراكم المنشأ:

تتيح الاتفاقية فور دخولها حيز النفاذ الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ متعدد الأطراف مما يزيد من قدرة الصناعة المصرية على النفاذ لأسواق تركيا ودول الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة مع تركيا باتفاقيات تجارة حرة، وذلك من خلال إقامة صناعات تكاملية مشتركة بين مصر وتركيا والدول الاورومتوسطية، وعلى سبيل المثال في مجال الصناعة النسجية، الأمر الذي يؤدي إلي تعظيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية من خلال استيراد سلع ومنتجات أولية وخامات من الدول الأورومتوسطية واستخدامها في صناعات تكاملية مشتركه بما يتيح إمكانية تصديرها إلي تركيا وباقي الدول الاورومتوسطية.

#التجارة في الخدمات:

التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وفتح أسواق البلدين بما يتوافق مع أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

١. إلغاء كافة الرسوم ذات الأثر المماثل والقيود غير الجمركية الخاصة بتجارة السلع بين الدولتين فور دخول الاتفاق حيز النفاذ، كما أنه لا يجوز أن تقوم اى من الدولتين بفرض أية رسوم ذات اثر مماثل أو قيود غير جمركية جديدة.
٢. تنص المادة الخاصة بإجراءات الصحة والصحة النباتية بأنه يجب أن تتوافق تلك الإجراءات مع الإجراءات الخاصة باتفاقية الجات ١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية.
٣. تنص المادة الخاصة بتيسير التحويلات المالية الناتجة عن الاستثمارات والتجارة بين البلدين تتوافق مع أحكام كل من البلدين.
٤. تنص المادة الخاصة بحماية الملكية الفكرية بان يكون ذلك متوافقا مع أحكام منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التي يلتزم بها كل من الطرفين.
٥. يتضمن الاتفاق مادة خاصة بتشجيع الاستثمارات بين الطرفين.
٦. تنص المادة الخاصة بالخلل في ميزان المدفوعات على أنه في حالة تعرض أحد الطرفين لصعوبات في ميزان المدفوعات ان يقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تتوافق مع أحكام منظمة التجارة العالمية واتفاقية الجات ١٩٩٤ و المادة الخاصة بها في اتفاقية صندوق النقد الدولي.
٧. تنص المادة الخاصة بزيادة تبادل الامتيازات في السلع الزراعية مع تركيا، بأن تقوم اللجنة المشتركة خلال اجتماعها السنوي ببحث زيادة تحرير تجارة السلع الزراعية، الزراعية المصنعة، الأسماك بما يحقق مصالح الطرفين أخذا في الاعتبار ما ستسفر عنه مفاوضات تجارة السلع الزراعية في منظمة التجارة العالمية.

بروتوكولات خاصة بالاتفاقية

ينص بروتوكول (III) و الخاص بمعاملة السلع الصناعية علي ما يلي:

-إعفاء الصادرات المصرية من جميع السلع الصناعية إلي تركيا من كافة الرسوم الجمركية والرسوم و الضرائب الاخري ذات الأثر المماثل فور دخول الاتفاق حيز النفاذ.

-تحرير الواردات المصرية من السلع الصناعية ذات المنشأ التركي طبقا لأربعة قوائم مطابقة للقوائم الواردة باتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وبنفس السلع المدرجة في قوائم الاتحاد الأوروبي، علي أن يكون بدأ التخفيض في الرسوم الجمركية على الواردات المصرية من السلع الصناعية ذات المنشأ التركي عند دخول الاتفاق حيز النفاذ متأخرا عاما عن التخفيضات المطبقة حالياً مع الاتحاد الأوروبي